a sold a

و ۱۶ مایس۱۹۳۲

عان: السبت في ٩ المحرم ١٣٥١

مذاكرات المجلس التشريعي

محضر الجلسة الاولى للدورة فوق العادة الثالثة للمجلس التشريعي الاردني الثاني المنعقدة بتاريخ ٩-٥-١٩٣٢

777

. 444—444.

افتناح الجلسة وتلاوة الارادة السنية القاضية بمقد دورة فوق العادة انتخاب مساعدي رئيس المحلس وسكرتيره مشروع قانون اضافة مادة لقانون الجمارك واحالته على اللجنة المالية مشروع قانون تعديل المادة (٤٠) من قانون البلديات واحالته على لجنة القوانين ٢٦٣–٢٦٥ مشروع قانون اضافة ذيل للمادة (٨)من قانون الانتقال والسفر واحالته على اللجنة المالية ٢٦٥٠

.414-410 المناقشة حول توقيف عضو المجلس ماجد باشا العدوان

توفيق بك – جرى هذا التعديل منذ مـــدة قصيرة، واصرح بانه لا يمكن اجراء اي تعديل الآن ، ن قبل الحكومة بعد ما عدلت ما عدلته منذ شهر فقط بعد درس دقبق

اديب بك – اذا امرتم يافخامة الرئيس انهام البحث.

الرئيس - اضم الاقتراح بالرأي .

الرئيس – تفضل يانوفيق بكوانلوا الارادة السنية :

توفيق بك يتلو الارادة السنية والاعضاء وقوف وهذا نصها :

لما كانت الدورة الاعتبادية الحالية للمجالس التشريعي تنتهي بتاريخ ١٥ – ٣ – ١٩٣٢

فعن عبد الله بن الحسين أمير شرق الاردن.

استنـــاداً للمادتين (١٩) و (٢٩) من القانون الاساسي نأمر بفض اجتماع المجلس المشــار البه في التاريخ المذكور ـــا٧ ذي القعدة سنة ١٣٥٠ الموافق ١٤ مارت سنة ١٩٣٢

«عبل الله»

رئيس الوزراء

وانفضت الجلسة

سكرتير المجلس التشريعي

للدورة فوق العادة الثالثة

انمقدت الجلسة الاولى للدورة فوق العادةالثالثة للمجلسالتشريعي الاردني الثاني في الساعة العاشرة من يوم الاثنين المصادف ٣ محرم الحرام لسنة ١٩٥١ و ٩ مايس لسنة ١٩٣٢ برثاسة فخامة رئيس الوزراء وحضور اكثرية قانونية ولم يتغيب عن الجلسة سوى السكرتير العام توفيق بك ابو الهدى وماجد باشا البدوان ورفيفان باشا المجالي وصالح باشا العوران ومحمد باشا السعد وسعيد ياشا ابو جابر وحمد باشا بن جازي .

الرئيس – ساتلو الآن على حضرائكم الارادة السنية التي قضت باجتماع المجلس التشريعي. العالي لدورة فوق العادة بقصد اقرار امور معينة فيها :

(فتليت بنصها المنشور في الصحيفة ٢١٨ من العدد الممتاز ٣٤٦ من الجريدة الرسمية والاعضاء وثوف) ٠

شكري بك - علينا يافخامة الرئيس ان ننتخب مساعدين للرئاسة الجليلة وآخر ينالسكرتير عملاً بمكم المادة الرابعة من النظام الداخلي ، فاذا امرتم فلنبدأ بالعمل ·

« فوزعت اوراق الاقتراع على الاعضاء و بعد التصنيف احرز الاكثرية الاعضاء الآثية اسمار هم»:-

مساعدي السكرتير

مساعدي الرئيس

قاسم بك المنداوي ادبب بك الكايد

ناجي باشا العزام حسين باشا الطراونه

شكري بك - من جلة القوانين التي عنت لبنذا كر فيها المحلس في هذه الدورة مشاريع قد الثبت مدة نشرها في الجريدة الرسمية ، ازجو ان تأمروا بقرائشا لتحال على اللجان المختصة -

الركس - فلتقرأ مع الاسباب للوجعة لما:

(١) - « قرى مشروع قانون اضافة مادة لقانون الجارك والمكوس لسنة ١٩٢٦ كما هومنشور في الصحفة ٩٩ من العدد ٣٣٧ من الجريدة الرسمية ٣٠

والاسباب الموجبة له كما يلي:

« تومنيع حركة التجارة في السلاد والعاشها بتصريح مرور البضائع من والى البلاد المجاورة جوسط شرق الاردن (ثرانسيت) والاستفادة ايضاً من رسوم الترانسيت البالغة واحد في للثة »

(فقرر المجلس احالته على اللجنة المالية) · (٢) —« قرئ مشروع قانون تعديل المادة (٤٠) منقانون البلديات لسنة ١٩٢٥ كما هو منشور في الصحيفة ٢٤٦ من العدد ٣٤٣ من الجريدة الرسمية »·

والاسباب الموجبة له كما يلي :

« ان المادة الاربعين من قانون البلديات تنص على ان للمجلس البلدي حقّ تغريم من يخالف اوامر البلدية وتنبيهاتها بغرامة نقدية من خمسين ملا الى جنيه واحد ولما كان حصر حق التغريج بالمجلس بستدعي صعوبات جمة وكانت جميع البلدان المجاورة أأفت محاكم بلدية خاصة لهذه الامور رومي تعديل المادة المذكورة بحيث اعطى هذا الحق الى الزئيس واحد الاعضاء والمحاسب ولم يزد مقدار الفرامة كا لم نبدل بنية احكام المادة ».

الرئيس – تقرأ مضبطة الاعتراض على هذا المشروع الواردة من رئيس الوزراء لبعض الاهلين مع الارادة السنيةالموشحة بها :

لاعتاب صاحب السمو الملكي امير البلاد المعظم

انماجاء به جالب لنظر الانتباء «عبدالله»

مضى على الترتيب الاداري الأخير الذي قضى بتعيين الرئيس الحالي مدة سنة وشهر ونيف وقد انتهت انتخابات المجلس التشريعي ثم انتخابات المجلس البلدي والبلد واجم لايدري متى يأتي اليوم الذي يبدأ به هذا الرئيس بالاعال العمرانية المفيدة والمشاريع الحيوية النافعة التي طالما منى البلد بها ورغم اننا نعلم بما فيه مجملنا على الاعتقاد بأن لامشاريع ولا عمــران في عهده الآ اننا تركنا الأمر الولي الأمر وتركنا للناريخ حك وللسوولوزره وصبرنا القضاء والقدر

كل شبئ تحملناه الا امراً واحداً لم نستطع ان نتحمله وهو ان بحرم المجلس البلدي من مراقبة الاشغال وما يصرف عليها من اموال الامة انضيف إلى هذا مشروع تعديل المادة (٠٤٠) من قانون الملديات المنشور لمدة شهر في العدد ٢٤٠٠ من الجريدة الرسمية الذي يزيد في سلطة الرئيس و علمه مع كاتبه وأحد الاعضاء مطلقًا في فرض الفرامات من ٥٠ مل الى جنبه فلسطيني الامر الذي لا يخفى نتائجه على سموكم والذي معناه تزييدمقدار الغرامات وتوسيع سلطة الرئيس من فرضها علمه



الادارية ، فأرجو وضع الاقتراح الاول على الرئي ، ثم ينظربأمم الافتراخ الثاني · الرئيس — اضع اقتراح عادل بك على الرأي ·

(قبل بالأكثرية)

عادل بك -- اريد ان السكلم كلة في هذا الصدد يافخامة الرئيس:

اعتقد انه ليس من صلاحية المجلس في هـذه الدورة الاستثنائية ان يبحث في امور لم تكن معينة بنص الارادة السنية ، وانه ليس من حق انا الآن البحث في هذا الاستدعاء واحالته ، فأقترح ان يرجأ النظر في الاستدعاء الى الدورة العادبة الآتية .

حسين باشا الطراونه نـ بيكن ان بحال بصورة غير رسمية .

شكري بك – اعتقد أن الماحروظة التي بينها الاستاذ عادل بك في محلما ، وارى أن أحالة الاستدعاء على اللجنة الادارية أيضاً لايتفق مع نصوص النظام الداخلي ، أقترح بدوري أن يحفظ الاستدعاء على أن يقرأ في الدورة الاعتبادية الآثية .

(فوافق المجلس بالاجماع على ذلك)

(+) — « قرى مشروع قانون اضافة ذيل للمادة الثامنة من قانون الانتقال والسفر لسنة ١٩٣٠ محمكا هو منشور في الصحيفة ١٤٦ من العدد ٣٤٣ من الجريدة الرسمية » ·

والاسباب الوجبة له كما بلي :

« بما ان قانون الانتقال والسفر لا يجتوي على نص بشأن الاجور الواجب اعطاو هما الموظفين عند انتقالهم في الطيارة ولمآ كان قائد الجيش العربي بملك ظيارة وينتقل بها كثيراً لاعمال رسمية قد قضت الحاجة بوضع هذا الذيل نظراً الفائدة التي تنجم عن تجوله بسرعة ولقلة الاجرور التي تنص على اعطائها وهي تعادل تقريباً اجور الانتقال في السيارة »

(فقرر المجلس احالته على اللجنة المالية)

هاشم بك خير ـــ ني كلة يافخامة الرئيس اود ان اتلوها :

علمت الآن ان احد زملا تنا ماجد باشا العدوان قد صدر بحقه مذكرة القام القبض في هذا الميوم وحيث ان المنشور المعدل للقانون الاساسي المدرج في العدد ٢٠٠ من الجريدة الرسمية ينص على انه لايلقى القبض على احد اعضاء المحلس التشريعي اثناء الدورة مالم يتخذ قرار من قبل المحلس عدم حد الساد، كافية لهذا الامر.

و لما كان من واجبنا ان لانترك محالاً للعبث بأحكام القانون الاساسي سيما بأمر هام كمالاً علق بحرية اعضاء المحلس لذلك فأني ارجو من فخاهة الرئيس ان يأمر حالاً بالاستدلام هاتفياً من الناس به وتنقيص صلاحيات المجلس مع ان الناس على اختلاف اعمالهم في حالة اقرب للرحمـــة منها للشدة وللشفقة منها للقسوة ولبس هذا بخاف على مولانا ·

فالى مراحم سموكم ناتجي مسترحمين صدور ارادتكم المطاعة بوضع حد لمثل هذه الأمور رحمة بهذا البلد الامين الذي التي بمقدرانه بين يدى سبوكم .

لازاتم يامولانا مخطاً للآمال · الآمال · الآمال

عنتار اللاتين عضو بلدية على الراب ع

وجوه وجوه مختار الوم مختار العرب ابو زيد المدني حافظ ابظم محمد توفيق النجداوي عايد مشر بش حسن حمد الله

ببوريد بهدي حافظ ابلتم على المشروع على لجنة القوانين مع ملاحظة الفكرة المبداة في المضبطة · عوده بك — ارىان يجال المشروع على لجنة القوانين مع ملاحظة الفكرة المبداة في المضبطة ·

عادل بك — اعتقد ان هذا الاستدعاء يجب ان يحال على اللجنة الادارية بالرغم عن وجدود بعض اعتراضات فيه على مشروع القانون الذي نحن في صدده، اذ لامحل للنظر فيه في لجنة القوانين، ولذا اقترح احالة المشروع على لجنة القوانين والاستدعاء على اللجنة الادارية باعتباره يتضمن الشكاية لكي لانخالف النظام الداخلي .

شكري بك – وانا ابضاً ارى ان الاستدعاء الذي نـلي الآن لايحتوي على نقاطمعينة بمكن. ان تدرس في لجنة القوانين ، او نعتبر كماحوظات بالنسبة لما جاءفي المشروع .

· لذلك ارى ان يجال المشروع على لجنـــة القوانين ، والاستدعاء على اللجنة الادارية كما قال. الاستاذ عادل بك

عوده بك – اقترح – حتى لايقال بأن المجلس اهمل الاعتراض على نفس المشروع – ان تخرج مورة عن الاستدعاء وتحال مر بوطة مع المشروع على لجنة القوانين ، ولامانع من احالة نفس الاستدعاء على اللبعنة الادارية للنظر فيما يتعلق بالشكايات الواردة فيه .

حسين باشا الطراونه — انا لاارى لزوم اتباع الطريقة التي ابانها عوده بك في اقتراحه ، ومها توغلت لجنة القوانين في درس الاستدعاء سوف لاتجد فيه مايتملق في الموضوع لانه عبارة عن شكانة عادية .

شكري بك – اصبح الآن يافخامة الرئيس عندناا قتر احين، وهما الاول لعادل بك القائل : بان محال المشروع فقط على لجنة القوائين ، والاستدعاء محال على اللجنة الادارية والثاني لعوده بك القائل : بأن محال المشروع مع نسخة عن الاستدعاء على لجنة القروانين، واحالة ذات الاستدعاء على اللجنة

مدعي عام السلط عن مبلغ صحة هذا الخبر

ومن جهة اخرى فأنه نظراً لضرورة وجود زميلناماجد باشافي مجلسنا ابان هذه الدورة ولعدم وجود اي سبب يستوجب القاء القبض واجراء المحاكمة اثناء الدورة ونظرًا لان ثأخــير المحاكمة لاينتج عنه اي ضرر لذلك اقترح على المجلس الموقر ان يتخذ قراراً بذلك حـب نص المنشور المنوه

عمر حكمت بك – لم يكن لدي معلومات بهذاالشأن وسآخذ المعلومات الصحيحة واعرضها

عادل بك -- ان هذا الامر لهو من الاهمية بمكان ، لانه بتعلق بحجز حرية احـــد الاعضاء خلافًا لحكم القانون الاساسي فيما اذا صبح الحبر من القاء القبض على ماجد باشا بناء على مذكرة مدى عام السلط ، لذلك ونظراً لاهمية الموضوع ارى ثلبية طلب العضو المحترم حضرة هاشم بك، اي ازوم الاستعلام الآن بالهانف من مدعي عام السلط عن مبلغ صحة هذا الحـبر ، حتى اذا تحقق ذلك، فللمجلس الصلاحية بحكم المنشور المنوه عنه ان يتخذ قرارًا في هذا الشأن ·

ارجو من فخامة الرئيس ان بأمر بالاستعلام هاتفياً من مـــدعي عام السلط عن ذلك ، واذا كان لم يصدر اي امر بهذا الصدد فللمجلس الصلاحبة بأن يتخذ قرارًا بلزوم المحاكمة او عـــدمها ابان الدورة الاستثنائية هذه ·

عمر حكمت بك – او كد للمجلس أن ماجد باشا غير موقوف والمسو ولية على . عادل بك - اذن ابن مو الآن ؟

سعيد بك المفتى – القضية ليست قضية ماجد باشا ، بل القضية هي محافظة كرامة المجلس ونحن لانسمى لتهربب شخص بظن انه ارتكب جرمًا من بد العدالة ، وانما نريد ان نام فيما اذا كانت مذكرة التوقيف قد صدرت اليوم ام لا ، فان صح صدورها اليوم فيكون هذا العمل خروجاً على احكام الدستور الذي نص على حصانة الاعضاء

عمز حكمت بك - لابوجداي عمل واقع خالف الدستور ، وانا تخابرت مع مدعي عام السلط في صباح هذا اليوم بالمانف وعلمت انه لم يصدر مذكرة توقيف بحق ماجد باشا

ادب بك - لا يجوز القاء القبض على اي عضو من الاعضاء الكرام اثناء انعقاد الدورة مالم يتخذ قرار من المحلس الموقر

عمر حـكمت بك – لو كان القصد توقيف ماجد باتنا لأوقف البارحة ، ولكنه غير موقوف

حسين باشا الطراونه — ولكن يامعالي الوزير اليس هوتحت امرالسلطة ? ·

عمر حـكمت بك — نعم لأخذافادته فقط 1 ولكن ليس بالمعنى المقصود منه التوقيف

عادل بك — ان معالي الوزير تفضل وقال انه خابر مدعى عام السلط في هذا الصباح وعلم منه انه لم يصدر مذكرة توقيف بحق ماجد باشا ، و بالطبع اذا كان هذا الحبركما رواه المدعي العام صحيحًا فلا يبقى من مانع لحضور ماجد باشا لعان على أن يراجع المدعي العام – بواسطةوزير العدلية – فخامة رئيس المجلس ليعرض الامر على مجلسنا لاتخاذ القرار المقتضى بهذا الشأن

عمر حكمت بك – بصفتي وزير عدلية اقول انه لايمكنني ان اخل التحقيقات الجاريــــة ، واليوم مادامت تجري تحقيقات بجق ماجد باشا فلربما يرى لزوماً لتوقيفه ،ومع انني لم اعلم ماانتجت ثلك التحقيقات الجارية فسأطلب الاوراق لندقيقها واعرض النتبجة على المحلس

عوده بك – لو فرضنا ان التحقيقات انتجت أدانة ماجد باشا الا يطلب الى المجلس الموقــــر ان يعطي قراراً بشأنه ? اذن بأي وجه بمكن لوزير العدلية ان يعطىالمعلومات والايضاحات اللازمة للمجلس على انه يستحق التوقيف ام لا قبل الاطلاع على الاوراق التحقيقية ?

عادل بك - نخاف ان يبقى الامر ابوم الخيس القادم ا

عودہ بك – لا ٤ الوز پر وعد وسیقی ہوعدہ الیوم

عمر معلك -- اليوم .

شكري بك – انتهى البحث ، ولم يبق امامنا الا تعبين مواضع الجلسة المقبلة ·

الرئيس - مواضيع الجلمة القادمة :

١ -- ما يرد من اللجان

٧ - مشروع قانون سكك الحديد

الرئيس - الجلسة يوم الحيس القادم الساعة العاشرة

وانفضت الجلسة

سكرتير المملس التشريعي